أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون دولية

2017/09/30م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

أميركا تتنصل من تصريحات سفيرها في تل ابيب..... 3

أقدم "خدماتي" للنازيين الألمان الجدد!..... 5

واشنطن وأدوات كبح النفوذ الإيراني في سوريا..... 7

كيف هزَّم بوتين الولايات المتحدة في سوريا 10

أميركا تتنصل من تصريحات سفيرها في تل ابيب

القدس المحتلة – ا ب، ا ف ب 2017\9\30

نأت الإدارة الاميركية بنفسها مجدداً عن تصريحات سفيرها في تل ابيب ديفيد فريدمان الذي قال إن اسرائيل لا تحتل سوى 2 في المئة من الضفة الغربية، وأن المستوطنات هناك جزء من الدولة اليهودية. كما اغضبت تصريحات السفير الفلسطينيين الذين اعتبروا أن هذه المواقف تنم عن «جهل مطبق».

وقال السفير الاميركي في مقابلة مع موقع «واللا» الاسرائيلي اول من امس: «أعتقد ان المستوطنات جزء من اسرائيل». وامتنع السفير عن الرد على سؤال ان كانت هذه المستوطنات ستُزال في اطار اتفاق سلام مع الفلسطينيين، لكنه قال: «من الواضح ان ثمة اعتبارات أمنية مهمة لهذه المستوطنات، ولها اهمية قومية وتاريخية ودينية، واعتقد ان المستوطنين يرون انفسهم اسرائيليين، وان اسرائيل تنظر الى المستوطنين كإسرائيليين». وتابع ان الاسرائيليين «يحتلون 2 في المئة فقط من الضفة».

وردت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية هيث نويرت بالقول إن تصريحات فريدمان لا تعكس تغييراً في السياسة الاميركية ازاء النزاع الفلسطيني – الاسرائيلي. واضافت: «تصريحاته، واود ان اكون في منتهى الوضوح، لا ينبغي ان تقرأ كحكم مسبق على نتائج المفاوضات التي تريد الولايات المتحدة ان تجريها مع الاسرائيليين والفلسطينيين. وهي ليست مؤشراً الى تغيير في السياسة الاميركية».

وقال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات ان تصريحات فريدمان «باطلة ومضللة» بل «تتعارض مع القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة والموقف الاميركي التاريخي ايضا»، كما «تقوض جهود تحقيق سلام عادل ودائم بين اسرائيل والفلسطينيين».

واضاف في بيان: «يعترف المجتمع الدولي بأن اسرائيل كقوة احتلالية تحتل مئة في المئة من فلسطين، بما فيها القدس الشرقية ومحيطها». وأوضح: «انها ليست المرة الاولى التي يستغل فيها فريدمان منصبه كسفير اميركي للدفاع عن سياسات الاحتلال الاسرائيلي وضمه اراضي محتلة ويجعلها شرعية».

كما قال مستشار الرئيس الفلسطيني نبيل شعث في مقطع فيديو على «تويتر» أن السفير الاميركي ابدى «جهلاً مطبقاً بحقائق القانون والموقف الأميركي». واعتبر ان مواقفه ستنعكس سلباً على مستقبل أي محاولة اميركية لصنع السلام في الشرق الاوسط.

وهذه المرة الثانية خلال ثلاثة اسابيع التي تنأى بها الادارة الاميركية عن تصريحات لفريدمان. وكان تحدث لصحيفة «جيروزاليم بوست» الاسرائيلية مطلع الشهر عن «الاحتلال المزعوم» للاراضي الفلسطينية، ما اضطر وزارة الخارجية الاميركية الى التوضيح بأن تصريحاته لا تمثل تغييرا في السياسة الاميركية ازاء النزاع.

وتعتبر الولايات المتحدة منذ فترة طويلة المستوطنات «غير مشروعة»، لكنها خففت من انتقاداتها منذ وصول ترامب الى السلطة.

من جهة ثانية أغلق الجيش الاسرائيلي الاراضي الفلسطينية المحتلة من منتصف ليل الخميس حتى منتصف ليل السبت بمناسبة ذكرى «يوم الغفران».

واوضحت متحدثة باسم الجيش ان نقاط العبور بين الضفة الغربية وقطاع غزة ستغلق خلال يومين وسيتم منع الفلسطينيين من دخول المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة.

أقدم "خدماتي" للنازيين الألمان الجدد!

برهوم جرايسي الغد الاردنية 2017\9\30

تكشّفت في الأيام الأخيرة، حقيقة أن الشركة الإعلامية التي عملت لصالح الحزب الألماني المتطرف "البديل لألمانيا"، الذي يُعد أحد امتدادات النازية الجديدة، وفاز بنسبة 12,5 % من الأصوات، كانت قد عملت في العامين الأخيرين لصالح رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، والرئيس الأميركي دونالد ترامب. وهذا اثبات جديد على الرابط القوي بين اليمين الصهيوني المتطرف، والحركات النازية الجديدة في العالم؛ إذ ظهر مثل هذا التعاون أيضا، في حملة الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

وقبل سبعة أشهر من الآن، استعرضت هذه القضية، في أعقاب ما ظهر من صدام بين القوى اليمينية العنصرية المتطرفة في محيط ترامب، وبين حركات أميركية يهودية، تعد ليبرالية، بخلاف القوى اليمينية الصهيونية. وجاءت الانتخابات الألمانية الأخيرة، لتؤكد أكثر، طبيعة الشراكة بين الحركات النازية واليمين الصهيوني المتطرف. والأمر جدير بطرحه مجددا، مع حقائق داعمة أخرى.

تقرير لصحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، قال إن المستشار الإعلامي وينسينت هاريس، من مالكي الشركة الإعلامية الأميركية "هاريس ميديا"، المتخصصة بخدمات إعلام الديجيتال، والذي قدم الخدمات للحزب الألماني المتطرف، كان قبل عامين قدّم الخدمات ذاتها لحملة بنيامين نتنياهو؛ وقبل أكثر من عام، كان هاريس ذاته، ضمن الشركات التي عملت في حملة الرئيس الأميركي دونالد ترامب. وأضافت الصحيفة، أن هذه الشركة معروفة بالحملات الاستفزازية والعدوانية التي خاضتها أحزاب يمينية عنصرية متطرفة في أوروبا والعالم، مع تركيز خاص على العدوانية للمهاجرين إلى أوروبا وأميركا، وبشكل خاص المسلمين منهم.

وكي نربط الأمور ببعضها، فإننا نذكر الخطاب العنصري الشرس الذي يطرحه نتنياهو على مر السنين، ولكنه تصاعد بشكل خاص في السنوات الأخيرة، ووصل إلى حد التحريض الدموي، حينما ينسب لفلسطينيي 48 قضايا ثبت أنها كاذبة، مثل أنهم يحرقون أحراش فلسطين عمدا، أو مقولته يوم الانتخابات قبل عامين ونصف العام، بأن العرب "يُنهرون إلى صناديق الاقتراع"، من باب تخويف اليهود وتحفيزهم على الخروج للتصويت. وكل هذا وأكثر، إلى جانب سياسيات التمييز العنصري.

واللافت أكثر، أن اليمين الصهيوني الأشد تطرفا، المسيطر على الحكومة الحالية، لم يُبدِ أي تحفظ جدير بتسجيله، من دخول النازيين الجدد بقوة إلى البرلمان الألماني. وكل ما صدر عن نتنياهو ذاته، في محادثته مع المستشارة أنجيلا ميركيل، أنه قلق مما أسماه "تنامي اللاسامية" في المانيا، يقصد الخطاب المزعوم ضد اليهود، بينما قادة النازيين الجدد، في مؤتمرهم الصحفي الذي عقدوه غداة الانتخابات، طمأنوا اليهود، وفق ما أبرزته الصحافة الإسرائيلية.

ما يعني ضمنا، أن نتنياهو لا يرى أي خلل في الخطاب العنصري المتطرف للحزب الألماني، ضد أي جهة كانت، طالما أنهم ليسوا يهودا. ونذكر طوال الوقت، أن أحزابا أوروبية من النازية الجديدة، على تواصل وثيق مع اليمين الصهيوني المتطرف، بدءا من حزب الليكود، وحتى جميع أحزاب المستوطنين؛ وكنا قد شهدنا حتى وقت قريب، مؤتمرات مشتركة، منها ما عقد في القدس المحتلة والمستوطنات.

ما من شك، أن حزب "البديل لألمانيا"، مع بدء عهد جديد، وحضور قوي له في البرلمان الألماني، سيحتاج لأن يتعلم ويستفيد من خبرات قوية، كي "يطوّر" أجندته العنصرية المتطرفة، ولذا فإن هذا الحزب ونوابه، لن يجدوا في العالم، سوى اللجوء السريع إلى الكنيست الإسرائيلي، وإلى نتنياهو شخصيا، وكل أفراد عصابته الحاكمة، على مختلف تسمياتها و"تلوناتها" الحزبية.

وإذا نقص هذا الحزب الألماني أي شيء، "فليتفضل" لأزوده "تطوعا" بـ 156 قانونا ومشروع قانون تم ادراجها على جدول أعمال الكنيست في العامين الأخيرين؛ و"لأهديه" كتاب القوانين الإسرائيلي، المتبلور منذ 70 عاما، وإلى جانبه سياسات مُطبقة على الأرض، دون حاجة لقوانين، فهذا يكفيه ويفيض لتحقيق أهدافه.

واشنطن وأدوات كبح النفوذ الإيراني في سوريا

جوش روجين الاتحاد 2017\9\30

المرة تلو المرة يعلن مسؤولو الإدارة الأميركية أن المحور الأساسي لسياسة الولايات المتحدة في سوريا هو منع إيران من تعزيز نفوذها في المنطقة بعد سقوط «داعش»، الأمر الذي يثير القلق البالغ لبعض دول المنطقة وعلى رأسها الأردن وإسرائيل. إلا أنه ما من واحد فحسب من كبار المسؤولين عن تخطيط وتنفيذ الخطة في إدارة الرئيس ترامب يمكنه أن يشرح لنا تفاصيل هذه الخطة لأنها قيد التنفيذ بالفعل وفقاً لما يقولونه. وهناك دليل واضح على وجود فجوة واسعة بين الخطاب الأميركي النظري والسياسة الفعلية المتعلقة بتحدي الوجود الإيراني في سوريا، والتي اتضحت خلال حديث أدلى به مستشار الأمن الوطني «هربرت ريموند مكماستر» الاثنين الماضي في «معهد دراسات الحروب» في واشنطن حيث قال: إن أحد أهم الأهداف الأساسية للإدارة الأميركية هو منع إيران ووكيلها «حزب الله» من تحقيق فوائد ومزايا استراتيجية في سوريا مع تقهقر «داعش» واقتراب هزيمته الكاملة هناك، وعندما طُلب منه توضيح المخطط الذي يضمن تحقيق هذا الهدف، قال: «لا يمكنني التحدث حوله». وأضاف: «بالتأكيد هناك استراتيجية لتنفيذ الخطة. وهي التي وضعنا خطوطها وتفاصيلها بالفعل. ومن أهم أهدافها إضعاف النفوذ الإيراني في المنطقة بشكل كبير». وقال أيضاً: «إن الهجوم الذي تشنه قوات مشتركة للأسد وإيران وروسيا باتجاه جنوب شرق سوريا قريباً من مدينة دير الزور وفي محيطها، مفيد في الحرب ضد «داعش» على المدى القريب، ولكنه يستثير الكثير من المشاكل على المدى البعيد، وما يقال عن تحرير قوات الأسد والميليشيات الإيرانية الحليفة له حول تحرير المناطق السورية، يمكن أن يسرّع من دورة العنف، ويطيل أمد الصراع بدلاً من تحقيق الاستقرار المستدام».

وكانت الإشارة التوضيحية الوحيدة للخطة التي شرحها «مكماستر» تقضي بأن الوجود طويل الأمد للولايات المتحدة تطلب تخصيص مبالغ ضخمة من الأموال لتنفيذ خطة موازية لإعادة البناء التي لن تطال المناطق التي تسيطر عليها قوات الأسد أو الميليشيات الإيرانية. ويعترف مسؤولون في الإدارة الأميركية الحالية وسابقاتها، بأن احتمال طرد قوات إيران والأسد من المناطق الواسعة لجنوب شرق سوريا ضعيف، وهي التي توشك على احتلالها قريباً.

وأما العمل الحقيقي والفعال لمنع إيران من نشر نفوذ «الهلال الشيعي» الذي يضمن لطهران توسيع نفوذها حتى البحر الأبيض المتوسط، فيكمن في صدّ الميليشيات الإيرانية في الجانب العراقي من الحدود مع سوريا، وهو ليس بالأمر السهل أيضاً وفقاً لاعترافات مسؤولين أميركيين.

وتقتضي الاستراتيجية التي ينبغي اتباعها على الأرض في الوقت الراهن في سوريا بتجنب وقوع صراع عسكري بين القوات الكردية المدعومة من واشنطن، والقوات التابعة لنظام الأسد والميليشيات الإيرانية. ويبدو بوضوح بأن خط الفصل الذي يمنع حدوث هذا النزاع يتطابق مع الخط الفاصل بين ضفتي نهر الفرات الشرقية والغربية. وبين الحين والآخر، يشهد هذا الخط بعض المناوشات. وتتهم قوات سوريا الديمقراطية القوات الروسية بعبور الخط وتنفيذ هجمات متقطعة. إلا أن من الواضح أن الأوضاع السائدة على خط الفصل تستجيب بشكل عام للخطة الأميركية.

وتكمن المشكلة الأساسية في أنه إذا تمكن نظام الأسد والميليشيات الإيرانية الداعمة له من الاستيلاء على المزيد من الأراضي، فلا توجد استراتيجية معدّة سلفاً لاستعادتها. ولا شك أن الإدارة الأميركية السابقة تتحمل جزءاً من مسؤولية الوصول إلى هذا الحال، وخاصة لأنها فشلت في الاستعانة بقوات محلية لتحقيق هذا الغرض خلال السنوات الماضية. وحول هذه النقطة بالذات، قال «أندرو تابلير»، كبير الخبراء في «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى»: «لقد قضى الرئيس أوباما على خياراتنا القائمة في سوريا بشكل كبير. وفي ذلك الوقت كان الاعتقاد السائد لدى إدارته يقضي بأنه لا توجد قوى أخرى غير «قوات سوريا الديمقراطية» يمكنها بالفعل اجتياح حوض وادي نهر الفرات الأوسط ومنع أي قوات أخرى من التقدم إلا أن ذلك كان يحتاج بالفعل إلى إقحام عدد كبير من القوات الإضافية لإنجاز هذه المهمة». ويتعلق التغير الكبير الذي حدث منذ بداية عهد إدارة ترامب في أن كتائب من قوات الأسد التي تحركت باتجاه دير الزور كانت موجهة ومدربة عسكرياً من خبراء الحرس الثوري الإيراني، وكانت مدعومة بميليشيات شيعية تقاتل إلى جانبها فضلاً عن مقاتلين من ميليشيا حزب الله اللبناني، وفقاً لما قاله تابلير.

وأضاف تابلير: «إن النفوذ الإيراني في المنطقة يتسع ويزداد انتشاراً لأن الإيرانيين يهتمون بدعم العمليات العسكرية التي تقوم بها قوات نظام الأسد حتى أصبحت تشكل شبحاً عسكرياً جديداً». وتحدث مسؤولون عن جدل كبير دار بينهم خلال الأشهر الأولى من تسلم إدارة ترامب للسلطة حول ما يجب فعله لوقف الإيرانيين ومنعهم من السيطرة على المنطقة. ورأى البعض من داخل البيت الأبيض بأن الحل يكمن في

زيادة معقولة في عدد الجنود قريباً من مدينة دير الزور لقطع الطريق أمام تقدم الميليشيات الإيرانية. ويمكن أن يتشكل هؤلاء الجنود من خليط من القوات الأميركية الخاصة والقوات المحلية والأردنية، وفقاً لما صرحت به تلك المصادر، وسرعان ما اتضح عدم وجود تصوّر مسبق أو خطة واضحة لطريقة تحريك هذه القوات، ولهذا السبب تُركت الأمور لتقررها الصدف والأحداث الواقعة على الأرض.

والآن يجب على إدارة ترامب أن تعترف بأنها ليست راغبة في دفع المزيد من دماء الأميركيين ثمناً لمنع قوات الأسد أو الميليشيات الإيرانية الحليفة له من السيطرة على المزيد من الأراضي وانتشار النفوذ الإيراني في مناطق أوسع.

كيف هزَّم بوتين الولايات المتحدة في سوريا

آنا بورشفسكايا "فوربس" 2017\9\26

يصادف ٣٠ أيلول/سبتمبر الذكرى السنوية الثانية لتدخل موسكو في سوريا الأمر الذي أنقذ الرئيس بشار الأسد من سقوط وشيك. ويعتبر الأسد مسؤولاً إلى حد كبير عن إحدى أسوأ المآسي الإنسانية منذ الحرب العالمية الثانية. واليوم، بفضل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بدرجة لا يستهان بها، أصبح الرئيس بشار الأسد في أقوى موقف له منذ الانتفاضات الواسعة التي اجتاحت سوريا في آذار/مارس ٢٠١١.

وفي السنوات الست الماضية، قدّمت إيران وعميلها «حزب الله» الكثير من الدعم للأسد. وفي أواخر ربيع عام ٢٠١٣، تلقّى الأسد دعماً كبيراً من «حزب الله» حال دون سقوطه. ولكن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ كانت القوة الجوية الروسية هي من أنقذ الأسد من فقدان سيطرته.

وتجدر الإشارة إلى أن بوتين قد وقف إلى جانب الأسد منذ البداية وقدّم له الحماية بطرق متعددة. فقد قام بتسليحه، وعمل على حمايته في مجلس الأمن الدولي، وحرص على استمرارية الجيش والاقتصاد السوري. لكن، تدخّله في سوريا كان نقطة تحوّل تدل على التصعيد الروسي في سوريا.

وبشكل عام، حقق الرئيس بوتين اليوم كل ما يريده في سوريا. فقد أبقى الأسد في السلطة. ورسّخ الوجود العسكري الروسي في سوريا على الأقل على مدى الـ ٤٩ عاماً المقبلة، وهو أكبر وجود عسكري روسي خارج الاتحاد السوفياتي السابق حتى اليوم. وبذلك، حدّ بوتين من قدرة أمريكا على المناورة العسكرية في المنطقة، وضمن نفوذ روسيا في أحد أكثر البلدان أهمية من الناحية الاستراتيجية في الشرق الأوسط.

وقد أدّى دعم الرئيس بوتين لحملة التطهير العرقي التي قام بها الأسد إلى تفاقم تدفقات اللاجئين الهائلة والمُزعزِعة للاستقرار في أوروبا. وطالما بقي الأسد أو أي شخص مثله في السلطة، فإن غالبية اللاجئين لن يعودوا إلى ديارهم. وفي هذا الصدد، أصبح خصوم الأسد التقليديين، مثل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، يتقبّلون وجهة نظر موسكو حول الأسد، وحتى المملكة العربية السعودية قد تُغيّر موقفها لصالح موسكو.

والأهم من ذلك بالنسبة لبوتين أن بإمكانه الآن التعاون مع الغرب وفق شروطه الخاصة. فقد أوجد لروسيا صورة الوسيط للقوة العظمى. وحصل على إقرار دولي بشأن مبادرته الأخيرة لوقف إطلاق النار في جنوب غرب سوريا والتي أدت إلى إنشاء مناطق لتخفيف حدة التصعيد، وذلك بعد اجتماع بوتين مع ترامب في

تموز/يوليو من هذا العام. وفي هذا الإطار، تعمل روسيا وإيران وتركيا بمثابة ضامن لوقف إطلاق النار. ولطالما قاوم بوتين المناطق الآمنة المحمية من الغرب في سوريا، بيد أن وقف إطلاق النار بقيادة روسيا سيسمح له بالحفاظ على مصالحه في البلاد.

لدى مناطق وقف التصعيد إطار حماية أضعف من المناطق التي تدعمها الغرب. إذ نشرت موسكو قواتها العسكرية لمراقبة وقف إطلاق النار ولكن من غير الواضح كيف سيتم تنفيذ هذا الترتيب. كما أن الاتفاقية بالكاد تعترف بالدور الإيراني في سوريا. وفي الوقت ذاته، يتعيّن على حليفين أمريكيين رئيسيين في المنطقة، هما إسرائيل والأردن، التعامل مع روسيا حول قضايا أساسية تخصّ الأمن القومي الأمريكي. وكون روسيا شريكة، سيتوجّب على الولايات المتحدة تقاسم العبء المعنوي التي تسبّبه الضربات الجوية الروسية التي قد تؤدّي إلى مقتل المدنيين.

وبعيداً عن إقحام نفسه في ورطة يتعذّر له الخروج منها في سوريا والتي كان قد توقّعها الرئيس أوباما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، تمكّن بوتين من القيام بحملة رخيصة نسبياً، وهو الآن في طريقه إلى إخراج نفسه من الصراع مع ضمان وجود روسيا ونفوذها في الوقت نفسه. وفي الإطار ذاته، عزّز صادرات الأسلحة الروسية باستخدام سوريا كساحة تجارب للأسلحة الروسية. والآن، بعد أن استقر الوضع في بعض المناطق الرئيسية في البلاد، تتطلّع شركات الطاقة الروسية إلى إعادة بناء البنية الأساسية للطاقة في سوريا.

وبينما تشارف الحرب على الانتهاء، لا يُظهر تعاون روسيا مع إيران أي علامة على التراجع. ومن المرجّح أن يكون نذير تعاون استراتيجي أوسع مع انعكاسات أكبر على السياسة الأمريكية في المنطقة. وتتجاوز المصلحة المشتركة بين موسكو وطهران في معارضة الغرب كل خلافاتهما.

والجدير بالذكر أن مدّة سلطة الرئيس بوتين باتت أطول من فترة حكم الرئيس السابق ليونيد بريجنيف. ويستعدّ بوتين اليوم للانتخابات الرئاسية في آذار/مارس ٢٠١٨. وفي هذا الإطار، يحرص على إثبات نجاحه وفشل الغرب أمام الرأي العام الروسي. وقد عرضت الصحافة التابعة للكرملين جهود روسيا في صنع السلام، وشدّدت على عودة الحياة إلى طبيعتها في أجزاء من سوريا. وفي ٣١ تمّوز/يوليو، احتفلت موسكو بذكرى يوم البحرية الروسية، ولأول مرة، شمل مكان الاحتفال سوريا.

وقد يأتي الأمر كمفاجأة، أنه في المرحلة الأسوأ في العلاقات الأمريكية الروسية منذ الحرب الباردة، قال السفير الروسي الجديد لدى واشنطن أناتولى أنطونوف، المُدرج اسمه على لوائح العقوبات الخاصة بالاتحاد الأوربي حول قضايا متعلّقة بأوكرانيا، عقب تقديمه وثائق تفويضه للرئيس ترامب في ٨ أيلول/سبتمبر الماضي: "من جهتي قلت إننا نتطلع الى تحسين العلاقات بين بلدينا". من هنا، ترغب موسكو في تقديم نفسها على أنها صوت الحكمة الذي يدعو إلى التعقّل، والإشارة إلى الغرب على أنه مشاكس ومحب للخصام. بالإضافة إلى ذلك تحتاج روسيا إلى الغرب كخصم وشريك. لذلك تسعى إلى الإيقاع بالغرب من خلال عرض التعاون. ويأتي تصديق الكثير من المحلّلين لـ "انسحاب" بوتين المعلَن من سوريا في آذار/مارس ٢٠١٦ كمثال على أخذ التصريحات الرسمية على ظاهرها وليس واقعها.

ومهما شاب وقف إطلاق النار الحالي من عيوب، إلّا أنه لا يزال صامداً حتى الآن. أمّا مستقبله فيكتنفه الغموض جنباً إلى جنب مع مستقبل روسيا. وطالما يستمر الغرب في الإذعان لموسكو في سوريا، سيكون لدى بوتين مناسبات كثيرة تدعوه للاحتفال.

تم بحمد الله